المملكة المغربية
وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⴰⴷ ⵙⵓⵙⵙⵎ
ⴰⵏⴰⵎⵓⵔ ⴰⴷ ⵜⵙⵍⵉⴰ

إرســـاء نـظـام جديـد لتقييم الإعاقة 2023

social.gov.ma

الفهرس

I. السياق العام 5

II. أهداف النظام الجديد لتقييم الإعاقة 6

1. الأهداف المتوخاة من إرساء نظام جديد لتقييم الإعاقة 6

III. مسار الإعداد 7

1. مرحلة التحضير: 7

2. الدراسة المقارنة. 9

3. الإطار المعياري 10

4. التنسيق والتشاور. 13

5. إعداد الهيكل المؤسساتي والتنظيمي للنظام الجديد ومسطرة طلب الحصول على بطاقة الإعاقة 16

6. إعداد أ دوات تقييم الإعاقة: 17

7. دلائل استعمال الأدوات ووحدة للتكوين: 17

8. اختبار أدوات تقييم الإعاقة والهياكل المؤسساتية المقترحة بالرباط والقنيطرة 18

9. إعداد دفتر التحملات الخاص بالنظام المعلوماتي ودفتر التحملات الخاص بالوحدة المكلفة بتنفيذ النظام 19

10. إعداد مشروع المرسوم التطبيقي المنظم لشروط ومسطرة الحصول على بطاقة الإعاقة: 20

ا. السياق العام

صادق المغرب خلال سنة 2009 على الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتكول الإضافي الملحق بها. ويؤكد هذا الإطار المعياري العالمي «بأن مفهوم الإعاقة يتطور وأن الإعاقة تحدث بسبب التفاعل بين الأشخاص المصابين بعاهة والحواجز في المواقف والبيئات المحيطة التي تحول دون مشاركتهم مشاركة فعالة في مجتمعهم على قدم المساواة مع الآخرين». ويندرج هذا التعريف الجديد في إطار تطور مفهوم الإعاقة في التصنيف الدولي لتأدية الوظائف والإعاقة والصحة المعد من طرف منظمة الصحة العالمية لسنة 2001 والذي كان موضوع نقاش كبير خلال العشرين سنة الماضية. الأمر الذي ساهم من الانتقال من مقاربة طبية لا تولي أهمية للجانب الاجتماعي إلى مقاربة جديدة شاملة تتفاعل فيها الوضعية الصحية والعوامل الشخصية وعوامل المحيط.

حاليا، يعمل المغرب بمقاربة وآليات تعتمد كمرجعية، تصنيف منظمة الصحة العالمية لسنة 1980 الذي يغيب عنه دور العوامل الشخصية وعوامل المحيط في تحديد خطورة الإعاقة. لكن المصادقة على الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتكول الإضافي الملحق بها، الدستور الجديد 2011 الذي يمنع التمييز على أساس الإعاقة، والقانون الإطار رقم 13 -97 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها وبالخصوص المادة الثانية التي تورد تعريفا جديدا للشخص في وضعية إعاقة انطلاقا من الاتفاقية الدولية وكذا المادة رقم 23 من هذا القانون والمتعلقة بالبطاقة الخاصة.

كما يشكل هذا المشروع دعامة أساسية لمجموعة من الأوراش المهيكلة التي أطلقتها بلادنا ونخص بالذكر منها مشروع تعميم الحماية الاجتماعية. هذا الورش الذي أكد النموذج التنموي الجديد في الفقرة الخاصة بالاختيار الاستراتيجي الرابع على ضرورة إرساء قاعدة صلبة للحماية الاجتماعية تعزز الإدماج والقدرة على التحمل وتجسد التضامن بين المواطنين. كما أقر على أن الحماية الاجتماعية تتمم الخدمات العمومية، باعتبارهما معا استثمارا في الرأسمال البشري وركيزة للإدماج. وتتمثل هذه القاعدة في توفير حماية أساسية معممة على جميع المواطنين، وتقوية قدراتهم على التكيف، وحماية خاصة تستهدف الفئات الأكثر هشاشة.

كما سيساهم نظام تقييم الإعاقة في تحسين عملية الاستهداف وسيشكل مدخلا اساسيا، إلى جانب السجل الاجتماعي الموحد، للاستفادة من الخدمات الاجتماعية.

هذه المتغيرات الهامة ستشكل دينامية جديدة وأرضية مشتركة لبلورة منظومة جديدة للتقييم مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الاجتماعية والثقافية للمغرب.

II. أهداف النظام الجديد لتقييم الإعاقة

1. الأهداف المتوخاة من إرساء نظام جديد لتقييم الإعاقة

أ. الأهداف العامة

تتجلى الأهداف العامة للنظام الجديد في:

- المساهمة في تحقيق المشاركة الاجتماعية والاقتصادية للأشخاص في وضعية إعاقة وتحسين ولوجهم لمختلف الخدمات العمومية؛
- مساعدة السلطات العمومية على ترشيد أفضل للعرض الاجتماعي من خلال رصد الاحتياجات الحقيقية لهذه الفئة؛
- استهداف محلي وفردي مع تكييف مختلف الخدمات العمومية والترابية.

ب. الأهداف الخاصة

- إنشاء مرجعية وطنية لتقييم الإعاقة متلائمة مع مقتضيات الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ومقتضيات القانون الإطار رقم 97-13؛
- تملك أدوات علمية لفهم وتحليل الوضعية المتعددة الأبعاد للإعاقة؛
- تحسين التواصل وتحقيق الالتقائية بين مختلف القطاعات والمتدخلين في مجال الإعاقة.

III. مسار الإعداد

1. مرحلة التحضير:

أ. إعداد **مخطط عمل إجرائي** لتنزيل هذا النظام بدعم من منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حيث تم توفير خبيرة دولية في هذا المجال. وذلك للوقوف على مكونات النظام الحالي لتقييم الإعاقة والتفكير في السيناريوهات الممكنة لتنزيل النظام الجديد مع تقديم مقترحات بشأن ذلك؛

ب. إعداد **وثيقة تركيبية** تبين مسار الإعداد لإرساء نظام تقييم الإعاقة بالمغرب؛

ج. المصادقة على **مخطط العمل** المحدد للإجراءات العملية لتنزيل مكونات النظام الجديد بين وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

د. إعداد **دفتر التحملات** الخاصة بانتقاء مكتب للدراسات؛

استلزم إرساء النظام الجديد مجموعة من المكونات المرتبطة بالجوانب التالية:

- المكونات التقنية للنظام الجديد لتقييم الإعاقة (إعداد معايير وسلم التقييم)

تهدف هذه الخطوة إلى إعداد مجموعة من المعايير وأدوات التقييم حسب المجالات (طبي، نفسي، اجتماعي، عمل...)، وذلك لإنتاج آليات تقييم جديدة وترجمة مقتضيات التصنيف الدولي لتأدية الوظائف والإعاقة والصحة إلى معايير تقييم ملموسة وإلى بروتوكولات وأدوات إجرائية واختبارها في الميدان مع وضعها رهن إشارة لجان تقييم الإعاقة المزمع إحداثها.

- المكونات القانونية والتنظيمية لتنزيل النظام الجديد (المرسوم التطبيقي للقانون الإطار)

إعداد وتقديم نص تنظيمي للنظام الجديد لتقييم الإعاقة والذي يعتمد على التصنيف الدولي لتأدية الوظائف والإعاقة والصحة ومبادئ الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، كما تنص على ذلك المادة 23 من القانون الإطار، حيث سيمكن هذا النص التنظيمي من تحديد شروط ومسطرة الحصول على البطاقة الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة والجهة المؤهلة لتسليمها.

- المكونات المؤسساتية والمرتبطة بالحكامة لتدبير النظام الجديد (اللجان المتعددة الاختصاصات، دليل المساطر...)

سيتم خلال هذه المراحل تحديد المؤسسات/ الأجهزة المسؤولة عن تقييم الإعاقة بالمغرب، مواردها البشرية، أدوارها، وظائفها، هياكلها التنظيمية بالإضافة للميزانيات التي سيتم رصدها.

- المكونات المرتبطة بتعبئة الموارد المادية والبشرية (وضع نظام معلوماتي، تعيين الموارد البشرية وتكوينها...)

ستمكن هذه المرحلة مختلف المتدخلين من الاستئناس بخصوصيات وكيفية استعمال التصنيف الدولي لتأدية الوظائف والإعاقة والصحة، وكذلك بالمعايير وأدوات التقييم المنجزة وتعبئة الموارد البشرية اللازمة وتكوينها مع وضع نظام معلوماتي.

- المكون المرتبط بالتواصل حول النظام الجديد (حملة تواصلية...)

تهدف هذه الحملة إلى إخبار الأشخاص في وضعية إعاقة وأسرهم وجمعياتهم عن الإجراءات الجديدة لتقييم الإعاقة وكيفية الحصول على البطاقة.

- **إرساء آيات حكامة النظام الجديد على المستوى الترابي** التي ستتكلف بمهمة تقييم وضعيات الإعاقة
  - الأطباء واللجان الطبية: تقييم الجانب الطبي والمصادقة على التقييم الطبي
  - المساعدة الاجتماعية: تقييم جانب المشاركة الاجتماعية
  - اللجنة الإقليمية لتقييم الإعاقة: إبداء الراي بخصوص الاستحقاق لصفة شخص في وضعية إعاقة والحصول على بطاقة الإعاقة
- **تصريف التكوين لفائدة المتدخلين المعنيين (اللجان الطبية الإقليمية، الأطباء، لجان تقييم الإعاقة، المساعدة الاجتماعية والأطباء، المكلفين بالنظام المعلوماتي،...)**
- **إصدار بطاقة الإعاقة.**

2. إنجاز الدراسة المقارنة

أ. إنجاز **دراسة مقارنة ووثائقية** حول أنظمة تقييم الإعاقة على الصعيد الدولي تعمل على الاستئناس بالتجارب الدولية لاستقاء الممارسات الفضلى، مع مراعاة الخصوصيات الثقافية السوسيو- اقتصادية لبلادنا. بالإضافة إلى تحليل برامج الاستهداف والحماية الاجتماعية بالمغرب، وتضم مقترح السيناريوهات الممكنة لتنفيذ مشروع نظام تقييم الإعاقة. وشملت هذه الدراسة مجموعة من الدول منها السنغال، تونس، مصر، إيطاليا، قبرص، تايوان، فرنسا، ... ويبين الجدول أسفله أهم خصائص نظام تقييم الإعاقة في هذه الدول :

الدولة	الهدف	معايير التقييم	هيكلة النظام
السنغال	- اقرار الصفة - تقديم خدمات	- التقييم الطبي - التقييم الوظيفي	- لجان لتقييم الإعاقة - لجان للإدماج التربوي
فرنسا	اقرار الصفة وتعويض الإعاقة	- التقييم الطبي والوظيفي - تقييم عوامل المحيط	- المراكز المحلية للأشخاص المعاقين - لجنة حقوق واستقلالية الاشخاص المعاقين
ايطاليا	- اقرار الصفة - الاستجابة للحاجيات	- تقييم شامل من أجل الولوج إلى التربية	- وكالات صحية محلية
تونس	- اقرار الصفة - تقديم الخدمات	- التقييم الطبي - التقييم الوظيفي	- لجان محلية متعددة القطاعات
تايوان	- اقرار الصفة - الاستجابة للحاجيات	جميع المعايير الواردة في التصنيف الدولي	- لجان متعددة التخصصات
مصر	- إقرار صفة شخص ذي إعاقة والحصول على البطاقة - الولوج إلى الخدمات المتوفرة	- تقييم أولي يعتمد على الجانب الطبي - تقييم ثاني يعتمد على الأداء الوظيفي	- مختصين طبيين - مكتب التأهيل المجتمعي الذي يقوم بتسجيل البيانات وتطبيق أداة تقييم الإعاقة الوظيفية مع تحديد نوعية ودرجة الإعاقة.
قبرص	- اقرار الصفة (بطاقة الإعاقة) - الولوج للخدمات	- تقييم العجز والأداء	يتم التقييم على مستوى مركز تقييم الإعاقة ويقوم به: - أطباء مختصين في إعادة التأهيل

أ. تنظيم مؤتمر دولي حول آليات تقييم الإعاقة

بهدف الاستئناس بالتجارب الدولية لتبادل أفضل الممارسات وكذا لتدبير المخاطر المحتملة بشكل فعال، تم تنظيم مؤتمر دولي عرف مشاركة خبراء وطنيين ودوليين في مجال تقييم الإعاقة وممثلي منظمات الأمم المتحدة منها منظمة الصحة العالمية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب لآسيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يومي 20 و21 يناير 2020.

3. الإطار المعياري

أ. القانون الإطار رقم 97-13 المتعلق بحماية حقوق الاشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها:

ويحدد هذا القانون الإطار الذي تم اعتماده سنة 2016 الأهداف العامة التي تسعى الدولة لتحقيقها في مختلف المجالات، وينص في أحكام المادة 2 والمادة 23 على:

- تعريف جديد للشخص في وضعية إعاقة: «كل شخص لديه قصور أو انحصار في قدراته البدنية أو العقلية أو النفسية أو الحسية، بصورة دائمة، سواء كانت مستقرة أو متطورة، قد يمنعه عند التعامل مع مختلف الحواجز، من المشاركة بصورة كاملة وفعالة في المجتمع علة قدم المساواة مع الآخرين»، المادة 2.
- أنه «تمنح لكل شخص تبثث إعاقته طبقا لأحكام المادة الثانية من أحكام هذا القانون الإطار بطاقة خاصة»، المادة 23.

ب. الاتفاقية الدولية لحقوق الاشخاص في وضعية إعاقة

من خلال احترام المبادئ الأساسية لهذه الاتفاقية التي صادق عليها المغرب سنة 2009 كالمشاركة، وعدم التميز وإمكانية الوصول....

وهي المبادئ التي أكدت اللجنة الأممية المعنية بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة على ضرورة احترام نظام تقييم الإعاقة لمجموعة من المبادئ وهي:

- **الكرامة :** يجب على المشرفين على التقييم احترام حقوق وكرامة جميع الأشخاص،
- **المساواة وعدم التمييز:** عدم التمييز: من الأهمية بمكان ألا تؤدي نتيجة التقييم إلى التميز ضد الفرد، مثل الإقصاء من المشاركة والإدماج، المساواة بين الجنسين : يجب على المشرف على التقييم مثلا تجنب أي تحيزات ذات صلة بنوع الجنس.
- **المشاركة والتمكين:** ينبغي إشراك الأشخاص في وضعية إعاقة في جميع مراحل المشروع، وأن يعامل الشخص كفاعل نشيط خلال التقييم. كما ينبغي أن يساهم تقييم الإعاقة في تعزيز مشاركة الفرد. وينبغي استخدام المعلومات المستمدة من التقييم في تحديد الحواجز التي تحول دون المشاركة والإدماج، من أجل تحديد نوع الخدمات والدعم المطلوب،
- **الولوج:** لكل شخص الحق في الحصول على خدمة تقييم الإعاقة. وتشير إمكانية الولوج في عملية التقييم إلى:
  - الولوج الجغرافي، خصوصا في المناطق القروية،
  - إمكانية الولوج المادي والقدرة على تحمل التكاليف (كالتنقل...)،
  - الولوج إلى المعلومات وشرح العملية بطريقة سهلة على الجميع فهمها. وينبغي أن تكون آليات التقييم متوفرة عند الطلب وبسيطة ومجانية وينبغي لها أن تقيم احتياجات الشخص من مساعدة ودعم، بما في ذلك إعادة التقييم كلما دعت الضرورة،
- **السرية:** ضمان حماية البيانات والمعلومات، والاعتراف بحق الشخص في وضعية إعاقة في الخصوصية،
- **إحداث آلية للطعن:** من المهم إحداث آلية لتقديم الشكاوى والطعن، بحيث تتاح للمطالبين بذلك فرصة إعادة النظر في نتيجة التقييم.

ج. التصنيف الدولي لتأدية الوظائف والإعاقة والصحة 2001

يمكن هذا التصنيف الذي اعتمدته منظمة الصحة العالمية إلى توحيد وتنظيم المعلومات المتعلقة بالأداء والإعاقة. ويركز هذا التصنيف على أن الإعاقة هي نتاج لتفاعل بين العناصر المختلفة التالية:

- الوظائف العضوية والتركيبات التشريحية للجسم
- الأنشطة الحياتية اليومية
- - العوامل المرتبطة بالمحيط
- - العوامل الشخصية

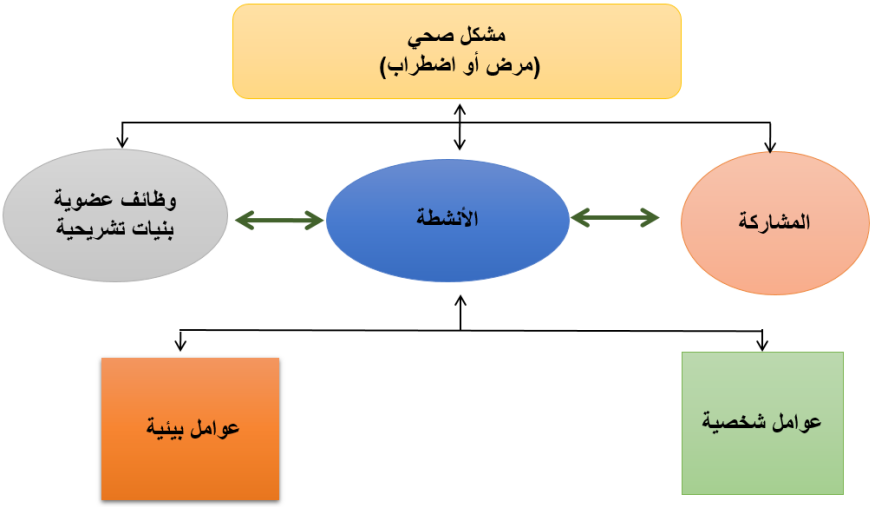

د. خلاصات تحليل نتائج الدراسة المقارنة والممارسات الفضلى في هذا المجال:

لأجل ضمان إرساء نظام تقييم الإعاقة متلائم مع المعايير المعتمدة في المجال يتحتم العمل على:

- أخذ بعين الاعتبار **لمشروع حياة الفرد** وانتظارات الأشخاص في وضعية إعاقة، مع تحليل الاحتياجات علاقة بمشروع الحياة،
- تحليل الاحتياجات ومنح تدابير الدعم وفقًا **للوضعية السوسيو-اقتصادية** للأشخاص الذين تم تقييم وضعيتهم أو أسرهم. مع الأخذ بعين الاعتبار للتكاليف الإضافية المرتبطة بالإعاقة،
- **تقييم الاحتياجات** لتعزيز المشاركة الاجتماعية، سواء تم تلبيتها من خلال تدابير الدعم الحالية أم لا،
- استخدام المعلومات والبيانات عن الاحتياجات التي لم يتم تلبيتها بعد لتوجيه السياسات العمومية،
- اعتماد **تقييمين منفصلين:** تقييم للقصور ومحدودية الأنشطة الوظيفية من ناحية، **ويقوم بها الأطباء**، ومن ناحية أخرى، يتم تقييم القيود التي تحول دون المشاركة الاجتماعية ويقوم بها **متخصصون في مجال المواكبة الاجتماعية والتربوية...**
- التفريق بين الجهة المسؤولة عن **عملية التقييم** وإقرار صفة «**شخص في وضعية إعاقة**» **واقتراح تدابير الدعم** والجهة المسؤولة عن **الولوج للحقوق وتدابير الدعم**.

4. التنسيق والتشاور

تم خلال مسار تنفيذ المشروع إحداث **آليات حكامة** المشروع ويتعلق الأمر بـ :

أ. لجنة قيادة المشروع تحت رئاسة السيدة الوزيرة والمكونة من:

- وزارة التضامن والادماج الاجتماعي والأسرة
- وزارة الصحة والحماية الاجتماعية
- وزارة الداخلية
- وزارة الاقتصاد والمالية
- وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة
- وزارة الادماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى، والشغل والكفاءات
- الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة

وتم في هذا الإطار تنظيم مجموعة من الاجتماعات للجنة القيادة منذ انطلاقة المشروع على النحو التالي:

- تنظيم اجتماعين لهذه اللجنة يومي 15 يناير و27 مارس 2018 حيث تمت المصادقة على الإطارات المرجعية الخاصة بانتقاء مكتب للدراسات،
- تنظيم الاجتماع الثالث يوم 26 شتنبر 2019 حيث تم تقديم المنهجية التي سيتم اعتمادها لإنجاز الدراسة،
- تنظيم الاجتماع الرابع يوم 17 يونيو 2020 حيث تم تقديم السيناريوهات الممكنة لإرساء هذا النظام.
- تنظيم الاجتماع الخامس يوم 16 مارس 2021 حيث تم تقديم هندسة النظام الجديد المقترح.
- تنظيم الاجتماع السادس يوم 23 ماي 2022 خصص لتقديم محددات النظام الجديد

ب. اللجنة الاستشارية الخاصة بالمشروع

بهدف توسيع دائرة المشاورات ولتحقيق التوافق اللازم حول مخرجات المشروع تم إحداث لجنة استشارية تضم بالإضافة للقطاعات الحكومية المعنية، ممثلي بعض المؤسسات العمومية والهيئات الطبية العلمية وخبراء من المجتمع المدني. وتم في هذا الصدد تنظيم:

- تنظيم الاجتماع الأول بتاريخ 12 نونبر 2019 تم من خلاله تقديم مكونات المشروع لأعضاء اللجنة،
- تنظيم الاجتماع الثاني يومي 27 و28 نونبر 2019 خصص للتعريف بالتصنيف الدولي لتأدية الوظائف.
- تنظيم الاجتماع الثالث يوم 15 يونيو 2021 لتقديم ومناقشة الهندسة الجديدة للنظام المقترح.

ج. مجموعة الخبراء:

تم إحداث «مجموعة خبراء» تضم خبرات وطنية متخصصة في المجال للمساهمة في تنفيذ باقي مكونات هذه الدراسة خصوصا منها ما يتعلق بأدوات التقييم وتم إلى حدود الآن تنظيم سبعة اجتماعات مع هذه المجموعة برسم سنة 2020 و2021.

كما تم تنظيم لقاءات تشاورية مع شبكات الجمعيات الفاعلة في مجال الإعاقة طيلة مسار تنفيذ المشروع.

وعملت وزارة التضامن والادماج الاجتماعي والاسرة على **إشراك شبكات الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة** للتعبير عن انتظاراهم ومقترحاتهم طيلة مسار بلورة وتنفيذ مشروع النظام الجديد لتقييم الإعاقة.

التاريخ	الاجتماع/اللقاء/الورشة	النقاط المدروسة/جدول الاعمال
18 و19 يوليوز 2017	تنظيم لقاء تشاوري مع شبكات الجمعيات الفاعلة في مجال الإعاقة	لقاء تشاوري لإعداد مخطط إجرائي لإرساء نظام جديد لتقييم الإعاقة يحدد مختلف المراحل والشروط القبلية الضرورية لإنجاح إرساء النظام الجديد.
19 فبراير 2021	تنظيم لقاء تشاوري مع شبكات الجمعيات الفاعلة في مجال الإعاقة	تقديم ومناقشة محددات النظام الجديد لتقييم الإعاقة: - أهداف ومكونات نظام التقييم وكذا الوضعية الحالية لتنفيذ مختلف التدابير المبرمجة، - الإطار العام لنظام التقييم: الأهداف، معايير التقييم، مراحل التقييم، الهيكل التنظيمي وحكامة النظام الجديد. - تقاطع النظام المقترح مع آليات أخرى للاستهداف.
18 يونيو 2021	تنظيم لقاء تشاوري مع شبكات الجمعيات الفاعلة في مجال الإعاقة	تقديم ومناقشة الصيغة المحينة لمحددات النظام الجديد لتقييم الإعاقة
17 يونيو 2022	تنظيم لقاء تشاوري مع شبكات الجمعيات الفاعلة في مجال الإعاقة	تقديم ومناقشة الصيغة المحينة لمحددات النظام الجديد لتقييم الإعاقة والنتائج الأولية لعملية الاختبار

التقاطع مع الأنظمة المعلوماتية للفاعلين الأخرين

(..Echange avec les systèmes d'information des acteurs (RSU, ADD, Santé

5. إعـداد الهيـكل المؤسسـاتي والتنظيمـي للنظـام الجديـد ومسـطرة طلـب الحصـول عـلى بطاقـة الإعاقـة

تحدد هذه الوثيقة المحددات التي يتبنى عليها النظام الجديد من حيث مكونات التقييم ومختلف المراحل التي يمر منها طلب الحصول على بطاقة الإعاقة والمتدخلين في عملية التقييم وآليات التنسيق فيما بينهم.

كما تم تحديد العوامل الكفيلة بإنجاح هذا الورش والمخاطر المرتبطة بكل مرحلة وسبل تجاوزها.

3 معايير لإقرار صفة شخص في وضعية إعاقة :

- وجود قيود على المشاركة الاجتماعية،
- مرتبط باضطراب أو اضطرابات صحية،
- لمدة تزيد عن 12 شهراً.
- يتم تقييم العجز وعدم القدرة ضمن عملية تقييم الإعاقة، لكن وجودهما لا يعني بشكل تلقائي أن الشخص في وضعية إعاقة.
- إقرار صفة شخص في وضعية إعاقة يتم من خلال تقييم قيود المشاركة الاجتماعية، والتي يجب أن تكون مرتبطة بمشكل صحي لفترة تمتد لأكثر من سنة.

مكونات عملية التقييم: تقييم متعدد الأبعاد ويعتمد على مكونين أساسيتين :

المكون 1: تقييم الجانب الطبي

- تقييم العجز والقدرات،
- تحديد الاحتياجات من الخدمات الطبية وخدمات التأهيل الوظيفي.

المكون 2: تقييم وضعيات الإعاقة وتحديد احتياجات الأشخاص في وضعية إعاقة لتعزيز المشاركة:

- تقييم القيود التي تحول دون المشاركة،
- تقييم العوامل الشخصية والمحيط، كعوامل ميسرة أو كحواجز للمشاركة الاجتماعية،
- تقييم حدة وضعيات الإعاقة،
- تقييم الوضعية السوسيو-إقتصادية،
- تقييم الاحتياجات لدعم المشاركة الاجتماعية للأشخاص في وضعية إعاقة أخذا بعين الاعتبار نتيجة تنقيط السجل الاجتماعي الموحد أو البحث الاجتماعي، وكذا وأولويات وإنتظارات الأشخاص في وضعية إعاقة.

6. إعداد أ دوات تقييم الإعاقة:

- بطاقة معلومات عن صاحب الطلب
- سيتم ملء الاستمارة والتي تتضمن مجموعة من المعلومات الشخصية لصاحب الطلب.
- تعبئة النماذج من طرف الطبيب مع حضور صاحب الطلب لتقييم القدرات والتي تتضمن :
  - نموذج خاص بتشخيص العجز،
  - تحديد نوعية ومدة القصور،
  - استمارة تقييم القدرات،
  - نموذج تقييم احتياجات من الخدمات الصحية على المدى الطويل وخدمات التأهيل وإعادة التأهيل،
  - دليل استعمال هذه الأدوات.
- تعبئة النماذج من طرف وحدات تقييم الإعاقة مع حضور صاحب الطلب وتتكون من:
  - استمارة خاصة بتقييم المشاركة الاجتماعية،
  - استمارة لتقييم الحواجز المرتبطة بالبيئة والتي تحول دون المشاركة،
  - استمارة تقييم الاحتياجات لتعزيز المشاركة الاجتماعية.

7. دلائل استعمال الأدوات ووحدة للتكوين:

- دليل الاستخدام لفائدة صاحب الطلب
- وحدة للتكوين في التصنيف الدولي للأداء والإعاقة والصحة
- دليل الاستخدام الموجه لفائدة الأطباء
- دليل الاستخدام لفائدة المساعدين الاجتماعيين

تتضمن هذه الدلائل الإطار العام وأهداف نظام تقييم الإعاقة

- المبادئ والمعايير العامة التي يجب أن احترامها
- المعلومات التي سيتم نقلها للمستخدم قبل مقابلات التقييم
- بروتوكول التقييم الشامل ومجالات التقييم
- أدوات التقييم محددة حسب الفئات العمرية وجانبي التقييم (الطبي والمشاركة الاجتماعية)
- شروحات وتوصيات لاستخدام كل أداة
- نصائح لإعداد وإجراء مقابلات التقييم.

8. اختبار أدوات تقييم الإعاقة والهياكل المؤسساتية المقترحة بالرباط والقنيطرة

- اختيار **عمالة الرباط وإقليم القنيطرة** لاحتضان عملية الاختبار؛
- اختيار **عينة البحث** حسب معايير معينة وتعبئة الأشخاص في وضعية إعاقة للمشاركة في عملية الاختبار كما تم تعبئة الأشخاص في وضعية إعاقة.
- **تصريف التكوين** للفاعلين المعنيين:
  - تنظيم الدورة التمهيدية يومي 14 و15 يوليوز2021 بالرباط
  - تنظيم الدورة التكوينية يومي 28 فبراير وفاتح مارس 2022 للمتدخلين المعنيين على مستوى عمالة الرباط
  - تنظيم الدورة التكوينية يومي 2 و3 مارس 2022 على مستوى إقليم القنيطرة

- تنفيذ عملية الاختبار يومي 19 و20 أبريل بالرباط ويومي 26 و27 أبريل بالقنيطرة لأجل الوقوف على مدى سهولة استعمال الأدوات عملياتيا من خلال المنصة الرقمية المعدة خصيصا لهذه العملية ومدى فهم الأسئلة من قبل المكلفين بالتقييم وكذا الأشخاص المستجوبين وجودة الأسئلة ومدى سهولة تحديد وترميز أنواع القصور. هذا من جهة، ومن جهة أخرى مكن هذا الاختبار من تحديد الصعوبات التي يمكن أن تواجه المكلفين بالتقييم (اللجان الطبية، اللجان الإقليمية لتقييم الإعاقة، المساعدين الاجتماعيين، الأطباء) وتدقيق مهام وتدخلات كل آلية من آليات الحكامة ومدى سهولة التواصل بين مختلف الاليات.

وتم خلال عملية الاختبار تعبئة مختلف الفاعلين المعنيين (الأطباء، المساعدين الاجتماعيين، ممثلي القطاعات المعنية، مكونات القطب الاجتماعي).

9. إعداد دفتر التحملات الخاص بالنظام المعلوماتي ودفتر التحملات الخاص بالوحدة المكلفة بتنفيذ النظام

يحدد دفتر التحملات الخاص المواصفات التقنية لتطوير النظام المعلوماتي لأجل رقمنة مسطرة طلب وتسليم بطاقة الإعاقة من خلال إعداد تطبيق مبتكر وقابل للتطوير. وتعمل الوزارة حاليا بتعاون مع وكالة التنمية الرقمية بإرساء النظام المعلوماتي والذي سيضم المكونات التالية:

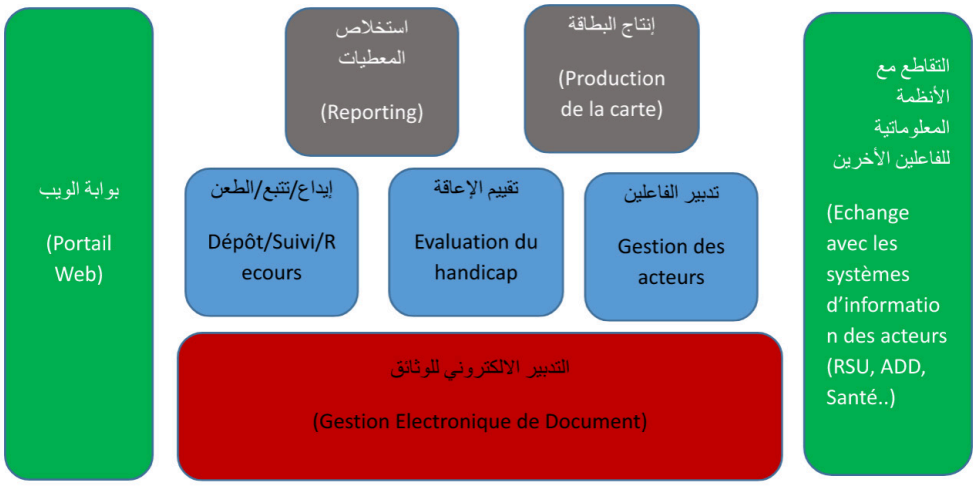

10. إعـداد مـشروع المرسـوم التطبيقـي المنظـم لـشروط ومسـطرة الحصـول عـلى بطاقـة الإعاقـة:

بناء على القانون الإطار رقم 97.13 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها ولا سيما المادة 23 منه، تم إعداد مشروع المرسوم المنظم لشروط ومسطرة الحصول على بطاقة الإعاقة يحدد:

- شروط الحصول على بطاقة الإعاقة
- مراحل ومعايير التقييم
- المنصة الالكترونية الخاصة بطلب البطاقة وقاعدة معطيات الأشخاص في وضعية إعاقة
- المتدخلين في عملية التقييم، مهامهم وطريقة اشتغالهم
- شكل البطاقة ومدة صلاحياتها وطريقة تجديدها
- مختلف القرارات التي سيتم إصدارها بعد الاعتماد النهائي للمرسوم.